

«مستعمرة» زراعية في جرف الصخر ترسخ قدم إيران جنوبي العاصمة العراقية

استثمارات في الزراعة تديرها الميليشيات تحت إشراف خبراء إيرانيين



حراس أشد على أبواب «المستعمرة»

وقشلت جميع الجهود السياسية المحلية والدولية في تطبيع الأوضاع داخل جرف الصخر بهدف السماح لسكانها الذين يقدر عددهم بنحو 50 ألف عراقي بالعودة إلى منازلهم. ويهدف حماية النفوذ الإيراني فيها، دعمت الميليشيات الشيعية ترشيح شخصيات من ضمن الحزب الإسلامي العراقي لتمثيل هذه المناطق التي تتصل بديموغرافيا بمناطق شمال محافظة بابل مثل المسيب في انتخابات 2018 ونجحت في ذلك إلى حد كبير.

وتراهن الميليشيات الشيعية على تكرار السيناريو نفسه في الانتخابات القادمة المقررة صيف العام القادم، من خلال استمرار تحالفها مع الحزب الإسلامي في هذه المناطق. ويرأس الحزب الإسلامي حاليا رشيد العزاوي الذي يجيد الفارسية بطلاقة لأنه قضى نحو 30 عاما في إيران بسبب معارضته لنظام صدام حسين.

ويتوقع مراقبون أن تسعى بعض القوى السياسية السنية إلى تحريك ملف جرف الصخر خلال الانتخابات المقبلة، بعدما تحول ملفها إلى أمر لا يمكن السكوت عنه، إذ جرى تنفيذ جميع الحجج الميليشيائية بشأن "المخاطر" التي يمكن أن تتسبب فيها هذه المنطقة على الأمن العام.

انطلاقاً من نظرية "المناطق مزروعة السكان" التي حاولت تطبيقها في الأنبار وصلاح الدين ونيوى، لكنها فشلت. وتقوم هذه النظرية على أسلوب إفراغ منطقة ما من جميع سكانها السنة، بحجة أنها "حاضنة للإرهاب" كما حدث مع جرف الصخر.

كتائب حزب الله العراقي هي المستثمر الرئيسي في المشاريع الزراعية بجرف الصخر تليها عصابات أهل الحق

وحدة الميليشيات الشيعية الرئيسية لتطبيق هذه النظرية هي أن بعض المناطق السنية تهدد طرقاً بسلكها السكان الشيعة خلال سيرهم نحو المراقد المقدسة.

وتقول مصادر عراقية إن أحزابا وميليشيات شيعية تعتبر ترحيل سكان جرف الصخر أمراً نهائياً لا رجعة عنه، وتمنع مناقشته من قبل الحكومة لأن الهدف منه هو إزالة ما يعتبر "بؤرة للسنة" بجوار بغداد وفي الطريق إلى جنوب البلاد.

الشرابيين الرئيسية التي توفر الدعم المالي للميليشيات الشيعية في العراق، بإشراف إيراني مباشر.

وتعد كتائب حزب الله العراقي "المستثمر" الرئيسي في جرف الصخر، تليها عصابات أهل الحق، على أن الإدارة العليا للاستثمارات في هذه المنطقة تخضع للرؤية الإيرانية.

واستولت الميليشيات على جميع السور والمنشآت والأليات الزراعية في المنطقة وأدخلتها في خططها الاستثمارية التي تدر مبالغ مالية طائلة حالياً.

ولا تسمح الميليشيات لأي جهة بالوصول إلى هذه المنطقة بما في ذلك القوات النظامية كالجيش والشرطة. بل إن الأمر يصل إلى حد منع فصائل منضوية في الحشد الشعبي من دخول جرف الصخر، وذلك بهدف الحفاظ على الطابع السني للأنشطة التي تدور فيها. وتجهل السلطات العراقية ما يجري بين البساتين الكثيفة لجرف الصخر حيث يتحدث بعض الشهود عن إقامة الميليشيات سجوناً سرية هناك تحتجز فيها المعتقلين من أبناء عدة محافظات سنية أخرى كانوا قد جلبوا منها أثناء الحرب على داعش.

وتتعاظم الميليشيات الشيعية التابعة لإيران مع منطقة جرف الصخر

حلم السكان السنة المهجرين من ديارهم في منطقة جرف الصخر جنوبي العاصمة العراقية بغداد، أخذ في الابتعاد والتواري في ظل تقادم سيطرة الميليشيات الشيعية ومن ورائها إيران على المنطقة، وعملها الدؤوب على تركيز بنى أمنية ومصالح اقتصادية لها هناك بهدف تأكيد تلك السيطرة وفرضها كامر واقع لا يمكن تغييره.

بغداد - تصطدم الجهود الهادفة لتطبيع الأوضاع في منطقة جرف الصخر المنتزعة بقوة سلاح الميليشيات الشيعية من سكانها السنة، بجهود مضادة لفرض الواقع الجديد في تلك المنطقة ذات الموقع الاستراتيجي قريبا من العاصمة بغداد وعلى الطريق المتجه صوب الجنوب حيث كربلاء والنجف اللتين تضمان بعض أقدس الأماكن لدى شعبة العراق والعالم.

وتخطت الميليشيات الشيعية المدعومة من إيران مرحلة بسط السيطرة على المنطقة التي تم إفراغها من سكانها الأصليين خلال معركة استعادتها من تنظيم داعش في خريف سنة 2014، نحو تأسيس تلك السيطرة بتركيز بنية تحتية اقتصادية واستثمارية، بعد أن تم خلال السنوات الماضية، إنشاء بنية أمنية دائمة تتمثل في إقامة معسكرات ومراكز مجهزة لتجنيد وتدريب وتعبئة المقاتلين كما تشمل إقامة مخازن وورش لتجميع وتركيب الأسلحة المهربة من إيران من طائرات مسيّرة وصواريخ قصيرة ومتوسطة المدى.

وتتمثل المنطقة التي تتميز بخضرتها وكثرة بساتينها موقعا نموذجيا لتركيز الميليشيات وإقامة مخازن لأسلحتها بعيدا عن رقابة الطيران الأميركي، حتى أن الكثير من المصادر يصف جرف الصخر في الوقت الراهن بـ"المستعمرة الإيرانية" نظرا لوجود عدة مراكز تابعة للحرس الثوري الإيراني الذي يسهر على تدريب وتاطير الميليشيات التابعة لإيران في العراق.

ويجري الانتقال في الوقت الحالي نحو تنفيذ الشق الاقتصادي والاستثماري من خطط السيطرة النهائية على جرف الصخر عبر استغلال ثرواتها الزراعية وخصوبة أراضيها ووفرة المياه فيها، تحت إشراف إيراني مباشر.

وتؤكد مصادر في هيئة الحشد الشعبي أن الميليشيات الشيعية التابعة لإيران حولت المنطقة إلى مستعمرة استثمارية، تنتشر فيها مشاريع تربية الدواجن والأسماك وتسمين العجول والحقول الزراعية.

ومنذ استعادتها من تنظيم داعش قبل أكثر من سنتين سنوات لم يسمح لسكان جرف الصخر، وهي معقل للسكان السنة خارج العاصمة العراقية، بالعودة إليها بذريعة تشكيلهم خطرا على الأمن العام ومساعدتهم للتنظيمات المنطرفة مثل القاعدة وداعش.

وعرفت المنطقة بأنها تضم أبرز معتقلات الميليشيات السرية في البلاد، إذ تقول مصادر استخباراتية إن سجون جرف الصخر تضم العشرات من الشبان والرجال السنة الذي جرى اعتقالهم أو اختطافهم خلال حقبة الحرب على داعش في محافظات الأنبار ونيوى وصلاح الدين.

وبسبب الطابع الزراعي للمنطقة ووقوعها على ضفة الفرات اليمنى، تشتهر جرف الصخر بإنتاج مختلف المحاصيل الموسمية، كما أنها مركز رئيسي لتوريد أسماك الحقول الصناعية إلى اسواق بغداد.

وقال مقاتلون جرى تطويعهم حديثا في قوات الحشد الشعبي، إن جرف الصخر تحولت إلى مستعمرة زراعية ضخمة، يشرف مهندسون زراعيون وأطباء باطنة من إيران على إدارتها. ويقول المتطوعون إن المنطقة التي تبعد بنحو ستمائة كيلومترا عن العاصمة بغداد في اتجاه الجنوب الغربي تعج بحركة الآليات الزراعية وشاحنات نقل المنتجات الزراعية والحيوانية. وتتوالى مصادر مطلعة على حيثيات هذا الملف إن المنطقة باتت أحد

القاعدة تترصد جنوب اليمن المتوتر أمنيا والمأزوم اجتماعيا

لسيطرة على مناطق جنوب اليمن التي يقول المجلس إن إدارتها حق للجنوبيين. ووصف سالم ثابت العولقي، عضو هيئة رئاسة المجلس، هجوم القاعدة في أبين بـ"العملية الإرهابية الجبانة"، قائلا في تغريدة على تويتر "إن الهجمات الانتحارية والمفخخات والاعتقالات والتشديد العسكري على عدن كلها أدوات لمشروع سياسي واحد".

ويعيش جنوب اليمن حالة من الهشاشة تطال أوضاعه الأمنية والاقتصادية والاجتماعية ويمكن أن تشكل أرضية للتيارات المتشددة والإرهابية التي تُعرّف عنها قدرتها على التجديد في صفوف الفقراء والمهمشين المستأثمين من السلطات التي تدير شؤونهم.

وفيما تتواصل الاشتباكات في محافظة أبين بين قوات الشرعية وقوات المجلس الانتقالي الجنوبي، قاطعة الطريق على المضي في الحل السياسي الذي أسس له اتفاق الرياض وينص أبرز بنوده على تشكيل حكومة شراكة مناصفة بين الشمال والجنوب، تتزايد حالة الاحتقان الشعبي في محافظات جنوب اليمن غير الخاضعة لسيطرة المتطرفين الحوثيين، جراء التدهور المتواصل للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وحتى الأمنية، والذي بلغ ذروته خلال الأيام الأخيرة بتهاولي قيمة الريال اليمني ما تسبب في موجة غلاء غير مسبوقه وضعت مئات الآلاف من سكان تلك المناطق على حافة العجز عن توفير متطلباتهم الأساسية وفي مقدمتها الغذاء.

وتوجّه الاحتجاجات المنقلبة بين مدن الجنوب، من المكلا شرقا إلى عدن، إلى مدينة الحوطة مركز محافظة لحج شمالي عدن، إنذارا لشديد للهجة لكلا الطرفين الممارسين للسلطة على الأرض والمتصارعين عليها دون تمييز بينهما، حيث تعمّ حالة من الغضب من فشل السلطات بغض النظر عن الطرف الذي تمثله في بسط الاستقرار وتحسين الأوضاع الخدمية والمعيشية للسكان. وبفعل حالة الأزدواج في السلطة وتشتت السياسات، وعدم وجود رؤية واضحة وموحدة لإدارة الشأن الاقتصادي والمالي شهد الريال اليمني في مناطق جنوب اليمن خلال الأيام الماضية انهيارا كبيرا في قيمته، ما حدا بالسلطات إلى اتخاذ إجراء طرفي تمثل في إغلاق جميع محلات وبنشآت الصرافة أبوابها في كل من العاصمة المؤقتة عدن وأبضا في مدينة تعز.

ووجه برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة إنذارا من أن تراجع قيمة الريال اليمني بما نسبته 250 في المئة أدى إلى ارتفاع أسعار السلع الغذائية بنسبة 140 في المئة، وفتوح سكان مناطق الجنوب خلال الأيام الأخيرة بارتفاع جنوني لأسعار المواد الأساسية من أغذية وغيرها، بما في ذلك السلع والمنتجات الفلاحية ذات المنشأ المحلي التي اعتاد السكان على وفرتها وانخفاض أسعارها من أسماك وخضّر وغلّال وغيرها.

وسا يضاعف معاناة هؤلاء السكان عدم انتظام دفع رواتب الموظفين والعامل، حيث مضت عدة أشهر لم يتلق فيها الكثير من هؤلاء أي دفعات من رواتبهم بينما تلقى العاملون في بعض القطاعات دفعات محدودة لا تفي بجزء صغير من تكاليف العيش. وما يساهم في تعقيد حياة سكان الجنوب ويضاعف من غضبهم رداءة الخدمات العامة وانعدامها في أحيان كثيرة.

عدن - حمل هجوم دام تمّ تنفيذه، الإثنين في محافظة أبين جنوب اليمن، وأسفر عن سقوط قتلى، إنذارا بعودة تنظيم القاعدة إلى مناطق الجنوب اليمني، ما سيمثل انتكاسة لجهود كبرى بُدلت خلال السنوات الأخيرة في مواجهة التنظيم ونجحت في تحقيق مكاسب ملموسة بالحد من خطورته وشلّ حركته في مناطق كان قد نجح في أوقات سابقة في تحويلها إلى معقل له على غرار مدينة المكلا مركز محافظة حضرموت، وزنجبار وجعار في أبين وعزّان في شبوة.

واستهدف الهجوم حاجزا تابعا لقوات الحزام الأمني المرتبطة بالمجلس الانتقالي الجنوبي موقعا سعة قتلى من جنودها.

وجاءت الحادثة في وقت تشهد فيه مناطق الجنوب أوضاعا متوترة أمنيا ومأزومة اقتصاديا واجتماعيا، الأمر الذي يشكّل أرضية مثالية لعودة تنظيم القاعدة. إذ تحاكي الظروف الحالية تلك التي كانت قائمة من قبل وتمتدّ للتفويض خلالها من التسرب إلى عدد مناطق وتأسيس حواضن له فيها، ما رفع طموح قياداته إلى تأسيس إمارات محلية، وهو ما تسرعت فيه بالفعل عندما سيطر تنظيمها على المكلا وحولها إلى إمارة وطبق تعاليمه المتشددة على سكانها قبل أن يتم طرده منها بجهد من التحالف العسكري الذي تقوده السعودية وبمشاركة فاعلة من القوات المحلية التي تم تأسيسها ومن ضمنها الحزبة الأمنية والنخب المناطقية.



سالم ثابت العولقي
الهجمات والتشديد العسكري على عدن جزء من مشروع واحد

وقال مصدر محلي في أبين، طالباً عدم الكشف عن اسمه، إن "مسلمين من تنظيم القاعدة شنوا هجوما بالأسلحة الخفيفة والمتوسطة على حاجز تفتيش تابع لقوات الحزام الأمني بمدينة لودر شمال شرق المحافظة".

وأضاف متحدّثا لوكالة الأنباء الألمانية، إن الهجوم أسفر عن مقتل ستة جنود من قوات الحزام الأمني وإصابة آخر، فضلا عن تدمير عربة عسكرية. وأشار المصدر إلى أن المسلحين لاؤوا بالفرار عقب تنفيذ الهجوم.

وتتقاسم القوات الحكومية، الموالية للرئيس عبدربه منصور هادي، وقوات الحزام الأمني التابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي السيطرة على مديرية لودر وباقي أجزاء محافظة أبين.

وتشهد أجزاء من المحافظة القريبة من مدينة عدن العاصمة المؤقتة للبلاد من منذ فترة معارك عنيفة منقطعة بين الطرفين، فيما تنتشر فيها عناصر موالية لتنظيم القاعدة الذي سبق وأن نفذ هجمات متكررة على مسؤولين وجنود.

ولم يخل الهجوم الأخير لتنظيم القاعدة من شكوك أثارها توقيتته والجهة المستهدفة به. ذلك أنّ استهداف الحزام الأمني يخدم، بحسب من أشاروا تلك الشكوك، الفرع اليمني من جماعة الإخوان المسلمين والمنضوي تحت سلطة هادي التي يتشارك فيها بمسؤولين سياسيين وعسكريين ورفيعي المستوى.

ويقف الإخوان بحسب مصادر يمنية بشكل رئيسي وراء الصدام السياسي والعسكري مع المجلس الانتقالي سعيا



جروح نازقة تأبى أن تندمل

البابا يعترم تحقيق الحلم بتتبع رحلة النبي إبراهيم في العراق

عندما سيطر تنظيم داعش على مساحات واسعة من البلاد بين عامي 2014 و2017، وانفجرت أوضاعهم نسبيا منذ طرد التنظيم منها، لكن الكثيرين منهم ما زالوا يخشون أن يؤدي حدوث المزيد من الاضطرابات في العراق إلى إلحاق ضرر بالغ بهم، وما زالوا يتطلعون للهجرة.

وقال البابا فرنسيس في يونيو 2019 لأعضاء في مؤسسات خيرية تساعد المسيحيين في الشرق الأوسط إنه كلما تأمل مشكلات المنطقة كان يفكر يوما في زيارة العراق.

وكان يامل في القيام بتلك الزيارة هذا العام لكن خطه الغيت أولا بسبب مخاوف أمنية ثم بسبب الجائحة.

وأراد البابا الراحل يوحنا بولس الثاني زيارة أور في العراق عام 2000 كأول محطة في رحلة تقتفي رحلة النبي إبراهيم وتشمل العراق ومصر وإسرائيل. لكن المفاوضات مع حكومة الرئيس العراقي الراحل صدام حسين انهارت ولم يتمكن من الذهاب إلى هناك.

وقال في بيان "برنامج الزيارة سيعلن في ما بعد وسيأخذ في الاعتبار تطورات أوضاع حالة الطوارئ الصحية حول العالم". وستكون تلك الرحلة الخارجية هي الأولى للبابا فرنسيس منذ أكثر من عام إذ جرى إلغاء كل الزيارات التي كانت مقررة للخارج هذا العام بسبب جائحة كورونا.

وقال مصدر بالفاتيكان إن أحد أهداف الزيارة هو بث الطمأنينة في نفوس المسيحيين الذين أجبروا على الفرار من العراق ودول أخرى بالشرق الأوسط وسط الحروب والصراعات.

وكتب الرئيس العراقي برهم صالح على تويتر قائلا إن الزيارة "ستكون رسالة بليغة لدعم العراقيين مختلف اطيافهم، وتؤكد وحدة الإنسانية في التطلع إلى السلام والتسامح ومجاورة التطرف".

وعانت الأقلية المسيحية في العراق التي يقدر عددها بضع مئات من الآلاف على وجه الخصوص من صعوبات

الفاتيكان - أعلن الإثنين في الفاتيكان عن قرار البابا فرنسيس القيام بزيارة إلى العراق هي الأولى على الإطلاق التي يقوم بها بابا إلى هذا البلد الذي يمثل أحد أكبر المراكز التاريخية لمسيحي الشرق، قبل أن تعصف بهم الأحداث الدامية وحالة عدم الاستقرار التي عاشها بشكل متواصل خلال العشرينات الماضية وأفضت أخيرا إلى دفعهم إلى هجرات جماعية قلصت أعدادهم إلى حدود دنيا.

وذكر المتحدث باسم الفاتيكان ماتيو بروني أن البابا، الذي سيبلغ الرابعة والثمانين من عمره الأسبوع المقبل، سيؤور العاصمة بغداد وأور المرتبطة في العهد القديم بالنبي إبراهيم، وأربيل والموصل وقرقوش في سهل نينوى.

وأضاف بروني أن الزيارة التي تأتي بدعوة من الحكومة العراقية والكثيصة الكاثوليكية المحلية، ستستمر من الخامس حتى الثامن من مارس القادم.